أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون صهيونية

2017/10/11م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

جدول المحتويات

التحالف الفائز بجائزة نوبل للسلام لـ«القدس العربي»: قدمنا شكوى ضد اقتناء إسرائيل للسلاح النووي في المحكمة العليا..... 3

نتنياهو ومصير «حشمونائيم»..... 5

إسرائيل طالبت ألمانيا بتزويدها بغواصات قادرة على إطلاق صواريخ نووية 7

تقدير موقف إسرائيلي: لم يحن وقت إلغاء الاتفاق النووي 9

التحالف الفائز بجائزة نوبل للسلام لـ«القدس العربي»: قدمنا شكوى ضد اقتناء إسرائيل للسلاح النووي في المحكمة العليا

عبد الحميد صيام نيويورك (الأمم المتحدة) «القدس العربي»: 2017\10\11

حث ممثلون عن جائزة نوبل للسلام لعام 2017 . الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية (آيكان) . الدول فى جميع أنحاء العالم على التخلص من الأسلحة النووية. جاء ذلك فى مؤتمر صحافي عقده ممثلون عن الحملة فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك.

وتمثل هذه الجائزة اعترافا خاصا بجهود «الجيل الجديد» للناشطين . «الناس الذين نشأوا بعد الحرب الباردة ولا يفهمون لماذا لا يزال «كما قالت بياتريس فِهن، المدير التنفيذي من «آيكان».

وقالت فهن إن هذه الجائزة قد أبرزت على وجه الخصوص الدور الكبير للجهود التي بذلتها هيباكوشا (الكلمة اليابانية لضحايا القصف الذري لقنابل هيروشيما وناغازاكي عام 1945) في الوصول إلى المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة النووية التي عتمدت في 7 تموز / يوليو الماضي في مؤتمر للأمم المتحدة في نيويورك. وهي أول صك متعدد الأطراف ملزم قانونا لنزع السلاح النووي خلال عقدين من الزمن. ونقلت السيدة فِهن عن سيتسوكو ثورلو، الناجية من قنبلة هيروشيما الذرية، قائلة: «إن 7 تموز/يوليو يمثل بداية نهاية الأسلحة النووية».

كما شاركت في المؤتمر الصحافي الذي عقد تحت رعاية البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة، راي أشيسون من الرابطة الدولية للمرأة من أجل السلام والحرية، وهي منظمة عضو في الرابطة، قالت إن الدبلوماسية للحوار والتعاون ضرورية أكثر من اللازم وهو ما يعزى الآن إلى تزايد التوترات في أجزاء كثيرة من العالم وقالت: «أعتقد أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نؤكد على أهمية وفائدة العمل معا»، مشيرة إلى الشراكة بين المجتمع المدني والحكومات والأمم المتحدة في تحقيق المعاهدة.

وخلال المؤتمر الصحافى، حدد المتحدثون مخاطر الأسلحة النووية وكذلك التوترات المتصاعدة، بما فى ذلك سبب برنامج تطوير الاسلحة النووية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والمناقشات حول خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيران.

واعرب تيم رايت مدير منطقة آسيا والمحيط الهادىء عن اعتقاده بان معاهدة حظر الأسلحة النووية عرضت بديلا وهو عالم خال من الأسلحة النووية، واعرب عن امله فى ان تساعد جائزة نوبل للسلام التي

فازت بها (آيكان) فى الحصول على عدد كاف من الدول للتوقيع والتصديق على المعاهدة. وأضاف «سنعمل خلال الاسابيع والاشهر المقبلة لاقناع الحكومات بذلك.

وردا على سؤال لـ«القدس العربي» حول برنامج إسرائيل النووي وما إذا كان تجمع «آيكان» مثله مثل غيره من منظمات المجتمع المدني المعنية بنزع السلاح النووي يمتلك صوتا قويا وبرامج تعبوية كثيرة ضد السلاح النووي في كل مكان إلا إسرائيل؟ وتقوم الدنيا ضد إيران بناء على نوايا غير مؤكدة لامتلاك السلاح النووي بينما لا أحد ينكر وجود سلاح نووي في إسرائيل ولكن لا أحد يتكلم فيه. فهل لكم نشاط في إسرائيل هل لديكم برامج توعية ضد السلاح النووي الإسرائيلي؟ هل لديكم أي منشورات وبرامج تعبوية ضد السلاح النووي الإسرائيلي؟

فقال تيم رايت من التحالف «لدينا حملة مميزة في إسرائيل لكنها صغيرة وأستطيع أن أقول إننا حققنا نوعا من التقدم. وقد عرضنا المسألة أمام المحكمة العليا وذلك أولا للتشهير بوجود أسلحة نووية في إسرائيل ثم لخلق حالة من الجدل داخل المجتمع الإسرائيلي. وقد بدأنا مؤخرا تحركا نحو بدء مناقشة داخل الكنيست لأسلحة إسرائيل النووية لأول مرة. هذه خطوة أولى . خطوة صغيرة ونأمل أن فوزنا بجائزة نوبل سيساهم في دعم المعارضين لوجود أسلحة نووية في إسرائيل. وكل هذا يعني أننا الآن في وضع يسمح للحديث في هذا الموضوع بشكل علني وقد نرى نجاحا في هذا المجال.

بالنسبة للمواد التوعوية فنحن نشير إلى إسرائيل كدولة نووية . وهذا أمر لا شك فيه أبدا. كما نقوم بتشجيع الدول الأخرى على الحديث بشكل علني عن أسلحة إسرائيل النووية».

نتنياهو ومصير «حشمونائيم»

مفتاح شعيب الخليج 2017\10\11

ورد على لسان رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو اعتراف نادر بأن دولة الاحتلال التي يقودها ربما لن تشهد ذكرى مئة عام على تأسيسها على أرض فلسطين، أي بعد ثلاثين عاماً من اليوم، ما يشير إلى أن هاجس زوال هذا الاحتلال قائم عند أصحابه، بينما حين يقول ذلك غيرهم يرمون بالجهل والخبل وعدم قراءة توازنات الواقع ومستجدات التاريخ.

نتنياهو، الذي لا ينفك يتخذ القرارات بإغراق الضفة الغربية والقدس بالمستوطنات، أقر خلال «ندوة دينية» نظمها في بيته بأن تهديدات وجودية كبيرة تواجه «إسرائيل»، وقد لا يستطيع أن يشهد مرور قرن على قيامه، مستشهداً في هذا السياق بما سماها «مملكة حشمونائيم»، التي لم تعمر في أرض فلسطين سوى 80 عاماً في القرن الأول قبل الميلاد. وعكس استحضار هذا المثل إحساساً بعدم اليقين في استمرار الوجود. ولا تبدو هذه القناعة حكراً على نتنياهو وحده، بل هناك شرائح واسعة من النخب الصهيونية تعيش على هذا الهاجس وتخشى وقوعه، ولذلك سعت أحزاب ذات توجهات «يسارية» إلى طرح مقاربات مستقبلية، منها بحث إقامة «دولة ديمقراطية» تجمع الفلسطينيين واليهود، أو عرض صيغ سياسية تسمح بإقامة دولة فلسطينية، لتكون ضامنة لبقاء دولة الاحتلال. وقد كانت هذه العروض محل رفض مطلق من حكومات «إسرائيل» المتعاقبة، خصوصاً اليمينية منها. ولكن نتنياهو صدم النخب المتطرفة بتصريحه المفاجئ، وقد يكون له تداعيات على بنية الفكر الصهيوني المتشبث بكيانه والرافض لأي طروحات أخرى، ومنها احتمال زوال «إسرئيل» أو حتمية ذلك عند كثيرين.

مثلما تقتنع نسبة من الصهاينة بأن البقاء على أرض مغتصبة غير مضمون، تؤمن غالبية ساحقة من الشعب الفلسطيني بأن الحق سيعود يوماً ولو بعد مئة عام أو أكثر. ومن أجل ذلك رفض النهج المقاوم المساومة على المبادئ والحقوق الأساسية مثل حق إقامة الدولة وعودة اللاجئين وتعويضهم. وفيما يقلل بعض المهتمين من صمود هذه المطالب، تبقى للزمن الكلمة الفصل. فمثلما نسجت ظروف وملابسات أوائل القرن العشرين مهدت لسلب أرض فلسطين بتواطؤ قوى دولية في مقدمتها بريطانيا، ربما تنشأ ظروف معاكسة في هذا القرن تعيد المسلوب إلى أصحابه وترمي بشذاذ الآفاق في مواضعهم الطبيعية.

وإذا كان البعض يرى أن مثل هذه السيناريوهات أشبه بالتخاريف والتمنيات، لا يبخل التاريخ بضرب الأمثال عن دول وكيانات نشأت وذابت في سنوات معدودة، و«إسرائيل» ليست استثناء، بل إن عوامل انهيارها أكثر من بقائها. فلم يستطع هذا الاحتلال على مدى سبعين عاماً الاندماج في البيئة التي فرض عليها، كما لم يقدر أن يحقق أمنه الاستراتيجي، رغم الدعم الأمريكي غير المحدود والتواطؤ الدولي المفضوح لرفده بأسباب التفوق ومحاولات إدراجه في تاريخ الشرق الأوسط الحديث كدولة يجب التعايش معها وكأنها حقيقة كاملة.

حين يستحضر نتنياهو مصير حشمونائيم، يرسم سياقاً طبيعياً لزوال محتمل، وهو زوال قد تفرضه تغيرات الواقع، أكثر من حدوثه جراء حرب أو تهديد أمني. لقد قامت «إسرائيل» على أساس مؤامرة دولية كبرى وخيانة صارخة للفلسطينيين، وربما ستعرف نهاية بنفس الطريقة أو أسوأ قليلاً.

إسرائيل طالبت ألمانيا بتزويدها بغواصات قادرة على إطلاق صواريخ نووية

القدس المحتلة ـ نضال محمد وتد العربي الجديد 2017\10\11

كشفت صحيفتا "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية و"داي تسيط" الألمانية، اليوم الأربعاء، أنّ إسرائيل قدّمت، في سياق طلب تزوّدها بالغواصات الثلاث الإضافية، مواصفات محددة تشمل زيادة طول الغواصات بعدة أمتار، لأسباب غير واضحة تكتمت عليها.

ويجري التحقيق في إسرائيل، في قضية الغواصات، بشبهات دفع رشاوى لضمان إرساء العطاء على مجمع "تيسنكروب"، وهي شبهات تطاول عدداً من كبار المسؤولين الإسرائيليين.

وبحسب "يديعوت أحرونوت"، فإنّ هذه المواصفات الخاصة تعني تمكين هذه الغواصات، في حال بنائها وفق الطلب الإسرائيلي، من إطلاق صواريخ تحمل رؤوساً نووية ومن مسافات بعيدة.

وقالت الصحيفة، إنّ الطلب الذي قدّمه مسؤولو وزارة الأمن الإسرائيلية، من ضمنهم ممثلو سلاح البحرية، بهذا الخصوص، أثار عند الجانب الألماني الاعتقاد بأنّ الهدف هو ضمان قدرة الغواصات على إطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس حربية عادية ونووية لمدى بعيد، عبر ضمان سرية أكبر لمصدر إطلاقها.

ووفقاً للصحيفة الألمانية، فقد اعترض الشريك الاشتراكي في الحكومة الألمانية على الطلب الإسرائيلي، وأصرّ بداية على الحصول على وجهة نظر وكالة الاستخبارات الفيدرالية الألمانية "BND".

ووضعت وكالة الاستخبارات الفيدرالية الألمانية، تقريراً تقنياً، يستدلّ منه وجود عدة احتمالات لأسباب الطلب الإسرائيلي.

وقد وافق الحزب الاشتراكي الألماني، في نهاية المطاف، على الطلب المقدم للحكومة، وحصلت إسرائيل، رسمياً على الأقل، بحسب "يديعوت أحرونوت" على مرادها، علماً أنّ الصفقة كلّها باتت الآن مجمّدة، بفعل التحقيقات الجارية في كل من إسرائيل وألمانيا، حول شبهات الفساد المرتبطة بها.

ووفقاً لـ"يديعوت أحرونوت"، فإنّ الطلب الإسرائيلي السري، قد يكون هو السبب وراء تغيير المؤسسة الأمنية في إسرائيل موقفها من معارضة الصفقة بشراء ثلاث غواصات إضافية في بداية الأمر، في عام 2014، إلى تأييد هذه الصفقة والموافقة عليها.

في غضون ذلك، كشف وزير الأمن الإسرائيلي الأسبق، موشيه يعالون، أنّه تعرّض لضغوط من ديوان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لإلغاء إصدار مناقصة لبناء أربع سفن حربية لحماية وتأمين حقول الغاز

في البحر المتوسط، والتي كان من المفروض أن تقوم ببنائها شركة كورية، حتى يتسنّى نقل الصفقة كلها لمجموعة "تيسنكروب" الألمانية.

يُشار إلى أنّ إسرائيل تحقّق مع عدد من كبار المسؤولين، في الشبهات حول صفقة الغواصات المعروفة باسم "القضية 3000"، ومن أبرز من يتم التحقيق معهم في القضية، محامي نتنياهو الشخصي وابن عمه، دافيد شومرون، والقائد السابق لسلاح البحرية الإسرائيلي، الجنرال العزار ميروم.

تقدير موقف إسرائيلي: لم يحن وقت إلغاء الاتفاق النووي

القدس المحتلة ـ نضال محمد وتد العربي الجديد 2017\10\11

نشر "مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي"، تقدير موقف، هو أقرب إلى التوصية، وضعه كل من رئيس المركز، الجنرال احتياط، عاموس يادلين، والباحث في المركز، أفنير جولوف، وذهبا فيه إلى القول إن التوقيت الحالي ليس المناسب لطلب إلغاء الاتفاق النووي مع إيران. واعتبرا أن الوقت متاح الآن للتأسيس لاستراتيجية مناسبة تهدف لإلغاء الاتفاق لاحقاً، في حال تقرر أن هناك حاجة لذلك، ولبناء مقومات تخدم توفير بدائل مستقبلية أفضل.

ويرى الاثنان أن الشرط الأساسي المطلوب لتحقيق هذه الغاية هو خلق ظروف دولية للضغط على إيران كي تقبل الأخيرة بالقيود المقترحة، أو ظروف تضمن نشاطاً رادعاً ومانعاً يوقف إيران في حال قررت الاندفاع نحو تطوير وامتلاك سلاح نووي. وبحسب الكاتبين، فإن تأجيل البت بشأن مستقبل الاتفاق لا يعني بالضرورة انتهاج سياسة خاملة، إذ يجب استغلال هذا الوقت من أجل بناء تحالف دولي ضد إيران، والعمل ضد كل نشاط إيراني سلبي لا يغطيه الاتفاق الحالي، بما في ذلك الدفع باتجاه اتفاق مواز ينظم الاستراتيجية الشاملة لمواجهة مجمل التهديدات المقبلة من إيران. ويعني الباحثان عملياً من وراء هذه التوصية، عدم التسرع إعلامياً، من قبل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، لإظهار حماسته لموقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والتخطيط لتحرك وخطوات إسرائيلية على المستوى الدولي تضمن ما تفتقر إليه إسرائيل الآن، وهو إجماع دولي على القبول بالموقف الإسرائيلي المضاد للمشروع الصاروخي الإيراني، وتحديداً نشاط إيران في تطوير صواريخ عابرة للقارات.

وينطلق الباحثان في مطالبتهما باستراتيجية إسرائيلية في هذا السياق، من حقيقة اقتراب الموعد الرسمي القريب، الخامس عشر من الشهر الحالي، الذي من المقرر أن يعلن فيه ترامب قراره النهائي بشأن الموقف من الاتفاق النووي مع إيران (الموقع عام 2015) وما إذا كان يخدم الاتفاق مصالح الولايات المتحدة، وما إذا كانت إيران تلتزم بتعهداتها في هذا الاتفاق؟ ويرى يادلين وجولوف أن أي موقف سيتخذه ترامب سيكون له تداعيات في حال كان رده بالسلب على أي من السؤالين، مما قد يطلق حراكاً داخل الكونغرس الأميركي نفسه، بشأن تجديد العقوبات التي كانت مفروضة على إيران والشركات العاملة معها، قبل الاتفاق.

والكاتبان، بفعل خبرتهما العسكرية السابقة، وبالنظر إلى مواقف سابقة لهما، يعارضان موقف نتنياهو المعلن، إلا أنهما يتفقان معه على أن الاتفاق "إشكالي" ويحمل تهديدات استراتيجية لأمن إسرائيل في المدى البعيد. لكنهما يؤكدان مع ذلك أنه سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن إلغاء الاتفاق سيكون خالياً من المجازفة الاستراتيجية. وأعاد الكاتبان التذكير بأن تعريف "مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي" للاتفاق باعتباره "اتفاقاً جيداً" لكونه أفضل من البدائل الرئيسية التي كانت معروضة، أي امتلاك إيران لقنبلة نووية أو قصف إيران بالقنابل. ولمثل هذين البديلين ثمن باهظ للغاية وبالتالي ينبغي الامتناع عن "معضلة قنبلة أم قصف بالقنبلة" إلى حين استنفاد باقي الخيارات الممكنة القادرة على منع إيران من تصنيع القنبلة النووية، بحسب الباحثين.

ويدرج الكاتبان اعتبارات ومواقف مؤيدي الاتفاق، وادعاءاتهم بأنه يعيد إيران إلى الوراء ويؤجل مشروعها النووي، مقابل الرافضين للاتفاق الذين يستمدون معارضتهم أيضاً من ذكر الحالة الكورية وحصول كوريا الشمالية على قدرات نووية على الرغم من إبرامها اتفاقاً مع أميركا قبل 20 عاماً، زمن وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت. ومعارضو الاتفاق يرون بالتالي أنه سيوصل إيران لتصبح دولة نووية، ناهيك عن قدراتها الإضافية في مجال القوة العسكرية التقليدية.

ويعتبر يادلين وغولوف في ضوء ذلك، أن الوقت ليس مناسباً لإلغاء الاتفاق أو إعادة فتحه، وإنما سيحين هذا الوقت قبل انتهاء مدة القيود المفروضة على المشروع النووي الإيراني بين عامي 2023 و2025. ويؤكدان أن الاتفاق يبقى الخيار الأفضل طالما لم تقم إيران بخرقه. لكن في غضون ذلك، ينبغي، كما يقول الكاتبان، الحرص على ضمان تفتيش ومراقبة صارمة للمشروع الذري الإيراني، وألا تقترب إيران من مسافة زمنية تقل عن عام، في ما يتعلق بقدرتها على الانتقال لتطوير قدرات نووية، ويجب صد ووقف كل نشاط يعرض المصالح الأميركية والإسرائيلية غير المنصوص عليها في الاتفاق، وعلى رأسها وقف مشروع إيران لتطوير صواريخ بالستية، وضرب التمويل الإيراني للمنظمات "الإرهابية"، ووقف نشاط إيران "المتآمر" في الشرق الأوسط. بعد ذلك، وبمرور الوقت، سيفقد الاتفاق من أفضلياته على الخيارات الأخرى، وعليه ينبغي ألا يتم الوصول إلى هذا الوضع من دون استعدادات مسبقة، وفي حال اقتضت الضرورة سيكون هناك مطلب لتغيير الاتفاق أو إلغائه، بحسب الكاتبين الإسرائيليين.

ووفق تقديرات "مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي"، فإن ترامب يتجه على ما يبدو إلى الإعلان أن إيران تخرق الاتفاق، وفتح الطريق أمام الكونغرس للتداول بشأن العقوبات ضد إيران، ما يمنح الكونغرس مهلة لغاية ستين يوماً لاتخاذ قرار بإعادة العقوبات الأميركية ضد إيران، مما سيؤدي عملياً إلى ضرب الاتفاق. أما الخيار الآخر بحسب تقدير الموقف لـ"مركز أبحاث الأمن القومي"، فيتحدث عن قرار في الكونغرس بعدم إعادة فرض العقوبات والمحافظة على الإطار العام وعلى "العصا" الأميركية. وهذا الخيار سيخدم كل محاولة أميركية للضغط على إيران لتعديل الاتفاق ومعالجة نقاط الضعف فيه والمتمثلة وفق الاتفاق الحالي، أولاً بتمكين إيران من مواصلة نشاطها البحثي في مجال الذرة، وتحسين قدراتها في تخصيب اليورانيوم وتقصير الفترة الزمنية التي تلزمها للانطلاق نحو تطوير قنبلتها النووية. وثانياً، تعديل البنود التي تضمن حالياً إشرافاً ومراقبة غير شديدة على المنشآت العسكرية الإيرانية (المعلنة والسرية) وتعديل فترة استمرار تجميد المشروع النووي الإيراني. ويقر الكاتبان بأن هذه التغييرات تخدم المصالح الأميركية والإسرائيلية، لكن ستكون هناك حاجة لممارسة ضغوط غير مسبوقة على إيران كي توافق على شمل هذه التغييرات في الاتفاق النووي. وبما أن إيران رفضت إدراج هذه الشروط خلال المفاوضات، فينبغي أن يكون تعديل الاتفاق هدفاً للسياسات الإسرائيلية والأميركية على المدى المتوسط، لكن فقط بعد توفير الشروط الدولية المناسبة لذلك.

ويخلص الباحثان إلى القول إنه وفي شأن السياسة والموقف المطلوب أميركياً وإسرائيلياً لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، يجب على الولايات المتحدة وإسرائيل، على الرغم من أن الأخيرة ليست طرفاً في الاتفاق ولم توقع عليه، الترويج لاتفاق بديل يحدد بدقة أيّاً من النشاطات الإيرانية سيعتبر خرقاً للاتفاق، وبلورة توافق بشأن الخطوات المطلوبة رداً على هذه الخروقات. كما ينبغي أن يشمل الاتفاق البديل تنسيق الجهد الاستخباراتي في مواجهة المشروع النووي الإيراني وملاءمته للسياسة الإسرائيلية والأميركية التي سيتم اعتمادها في حال حاولت إيران، سراً أو علناً، تصنيع سلاح نووي. كما ينبغي بناء خطة لتعزيز القدرات الإسرائيلية وبناء قوة إسرائيلية لمواجهة مثل هذا السيناريو. ويجب أن يشمل الاتفاق سياسة مشتركة ضد الخطر الإيراني غير النووي على إسرائيل وعلى حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بحسب سلسلة التوصيات التي يقدمها الكاتبان.

وعلى المدى البعيد، يقترح يادلين وغولوف أن يضمن تعديل الاتفاق النووي مع إيران، إطالة المدة التي يبقى الاتفاق فيها باعتباره الخيار الأفضل لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، أي إطالة فترة منع إيران من تخصيب اليورانيوم والتحرر من قيود فترة تجميد مشروعها النووي. وهذا الهدف يستلزم بدوره نشاطاً دبلوماسياً، لكن أيضاً توثيقا للتعاون والتنسيق الأميركي–الإسرائيلي. ويحذر الكاتبان من الحماس القائم في إسرائيل لاستغلال مواقف ترامب لتغيير الاتفاق، أو إلغائه والتعويل عليها، لأنه من المهم التذكير أن من شأن تحرك متسرع، قبل توفير الظروف الدولية الداعمة والمؤاتية، سيعرض الدولتين لتهديدات خطيرة، أكبر من تلك التي يحملها الاتفاق الحالي، ويعرض للخطر إمكانية تحقيق هدفهما المشتركة بمنع إيران من امتلاك سلاح نووي.

تم بحمد الله